ARABIC

NSW GOVERNMENT

مراجعة قانونية لقانون Disability Inclusion Act 2014

(قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014)

ورقة مناقشة

يناير/كانون ثان 2020

المحتويات

1 نقوم حاليا بمراجعة قانون Disability Inclusion Act 2014 (NSW)	**3**
1-1 المراجعات والإصلاحات الحالية في ولاية نيو ساوث ويلز المتعلقة بالإعاقة	3
1-2 نبذة عن القانون	5
1-3 كيف يمكنك الإدلاء برأيك	6
2 كيف بدأ العمل بالقانون و NDIS	**8**
2-1 المشاورات المبكرة وبداية العمل بالقانون	8
2-2 القانون واتفاقية الأمم المتحدة	8
2-3 National Disability Insurance Scheme (NDIS)	9
3 ما يهدف القانون إلى تحقيقه	**10**
4 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في القانون	**11**
5 تخطيط إدراج الإعاقة في نيو ساوث ويلز	**13**
5-1 State Disability Inclusion Plan (خطة الولاية لدمج ذوي الإعاقة)	13
5-2 مراجعة NSW Disability Inclusion Plan	14
5-3 Disability Inclusion Action Plans (خطط عمل الولاية لدمج ذوي الإعاقة)	15
6 مجلس ذوى الإعاقة في نيو ساوث ويلز (Disability Council NSW)	**18**
6-1 دور Disability Council	18
6-2 من يشكل Disability Council؟	19
7 تمويل الدعم والخدمات	**20**
7-1 التأكد من تلبية مقدمي الخدمات لمجموعة من المعايير	20
7-2 تمويل الدعم والخدمات	20
8 أحكام متنوعة	**23**

نقوم حاليا بمراجعة قانون Disability Inclusion Act

دخل قانون Disability Inclusion Act 2014 (نيو ساوث ويلز) حيز التنفيذ يوم 3 ديسمبر/كانون أول 2014 وهو اليوم العالمي لذوي الإعاقة. حيث قام باستبدال قانون Disability Services Act 1993 (قانون خدمات ذوي الإعاقة للعام 1993).

تقوم NSW Department of Communities and Justice (وزارة المجتمعات والعدل في ولاية نيو ساوث ويلز) بمراجعة هذا القانون نيابة عن معالي وزير Families, Communities and Disability Services (خدمات الأسر والجاليات وذوي الإعاقة) السيد Gareth Ward MP (نائب البرلمان غيريث وارد)، وذلك للتأكد من أنه حقق أغراضه. وستدرس المراجعة أيضًا ما الذي يجب تغييره في القانون بغرض تحديثه.

يشجع القانون على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ومشاركتهم فيه بعدة طرق، وهو في صيغته الحالية:

ينص على وضع State Disability Plan (خطة الولاية لتمكين ذوي الإعاقة)،

يطالب الهيئات الحكومية بإعداد خطط عمل لدمج ذوي الإعاقة،

ويساعد Disability Council NSW (مجلس ذوي الإعاقة في نيو ساوث ويلز) في تقديم المشورة للوزير في المسائل التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة.

1-1 المراجعات والإصلاحات الحالية في ولاية نيو ساوث ويلز المتعلقة بالإعاقة

NSW Ageing and Disability Commissioner

لدى NSW Ageing and Disability Commissioner (مفوض الشيخوخة والإعاقة في نيو ساوث ويلز) تصور لكل المسنين والبالغين ذوي الإعاقة في هذه الولاية. إذ يرغب في أن يحظوا بالأمان والاحترام والكرامة في ديارهم وفي المجتمع المحلي.

سيعمل المفوض بشكل وثيق مع الخدمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى على حماية المسنين والبالغين ذوي الإعاقة بشكل أفضل وخاصة من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال على يد أشخاص يعرفونهم كأصدقائهم أو أحد أفراد أسرهم أو الجيران أو أي شخص في المجتمع المحلي.

مراجعة مناصرة ذوي الإعاقة في نيو ساوث ويلز

تجري The NSW Ageing and Disability Commission (مفوضية الشيخوخة والإعاقة في نيو ساوث ويلز) مراجعة بغرض الحصول على فهم أعمق لأهداف مناصرة ذوي الإعاقة ومهامها واحتياجاتها المستقبلية في كافة أنحاء الولاية. وسوف تستكشف هذه المراجعة المجالات المذكورة أعلاه للحصول على مناصرة متخصصة ومستقلة تشمل منظمات المد بالمعلومات والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في نيو ساوث ويلز. كما وستدرس أيضًا كيفية تمويل وخدمات المناصرة حاليا وستقدم توصيات للمستقبل.

التوظيف والشمول داخل حكومة نيو ساوث ويلز

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز أمام الاندماج الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وستعني زيادة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام في نيو ساوث ويلز وتعظيم فرص مشاركتهم في القوى العاملة حصول المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل والمزايا المالية وغيرها المترتبة عن ذلك.

وهو السبب في استمرار ولاية نيو ساوث ويلز في الالتزام بزيادة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام في الولاية والعمل الحثيث على أولوية رئيس وزرائها الحالية المتمثلة في الحصول على خدمة عامة على مستوى عالمي من خلال أهداف التنوع الرئيسية التي من أمثالها ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على 5.6 ٪ من وظائف القطاع الحكومي بحلول عام 2025.

تلعب حكومة نيو ساوث ويلز دورًا مهمًا في تشكيل ثقافة الفِرق وأماكن العمل. نحتاج إلى التشجيع على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الكاملة في القوى العاملة في الولاية وعلى الاحتفاظ بالموظفين الذين قد يصابون بالإعاقة أثناء عملهم.

دعم الممارسات والسلوك المقيد

نيو ساوث ويلز هي المسؤولة عن إجراءات التصديق على الممارسات المقيدة لمقدمي خدمات NDIS المسجلين العاملين في الولاية وقد وضعت مؤخرا Restrictive Practices Authorisation Policy (سياسة تصريح الممارسات المقيدة) و Restrictive Practices Authorisation Procedural Guide (دليل إجراءات تصاريح الممارسات المقيدة) لإبلاغ مقدمي الخدمات في نيو ساوث ويلز عن مسؤولياتهم فيما يتعلق بالحصول على تصديق باستخدام الممارسات المقيدة.

تم عقد جلسات إعلامية في جميع أنحاء نيو ساوث ويلز فيما يتعلق بترتيبات الجودة والحماية والإبلاغ المعمول بها منذ 1 يوليو/تموز 2018.

National Disability Insurance Scheme (خطة التأمين الوطني للمعاقين) في نيو ساوث ويلز

يتم الآن توفير التمويل من حكومة نيو ساوث ويلز لخدمات الإعاقة المتخصصة من خلال National Disability Insurance Scheme (NDIS) (خطة التأمين الوطني للمعاقين) للدعم الفردي للأشخاص ذوي الإعاقة.

في 25 مايو/آيار عام 2018 وقعت حكومتي الكومنولث ونيو ساوث ويلز على اتفاق ثنائي بشأن National Disability Insurance Scheme (خطة التأمين الوطني للمعاقين). وتم الانتقال إلى الخطة بالكامل في نيو ساوث ويلز على مرحلتين من يوليو/تموز 2016 إلى يونيو/حزيران 2018. بدأت الخطة الكاملة في نيو ساوث ويلز في يوليو/تموز 2018.

Information, Linkages and Capacity Building – ILC (المد بالمعلومات والروابط وبناء القدرات) NDIS

يتناول ILC كل ما يتعلق بالإدماج – خلق الصلات بين الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات التي يعيشون فيها. وبخلاف بقية NDIS، لا يقدم ILC التمويل إلى الأفراد، بل منحًا إلى المنظمات بغرض تقديم مشاريع للمجتمعات المحلية تفيد كل الأشخاص ذوي الإعاقة والقائمين على رعايتهم وأسرهم.

Royal Commission into Violence, Abuse, Neglect and Exploitation of People with Disability

أعلن رئيس الوزراء السيد Scott Morrison MP الذي كان حينها وزيرًا لخدمات الأسر والخدمات الإجتماعية ونائب البرلمان السيد Paul Fletcher MP في 5 أبريل/نيسان 2019 عن تشكيل المفوضية الملكية للتحقيق حول العنف وإساءة المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم توجيه المفوضين للتحقيق حول العنف وإساءة المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة. سيتناول التحقيق جميع أشكال العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وإساءة معاملتهم وإهمالهم واستغلالهم في جميع السياقات والأوضاع.

National Disability Strategy

National Disability Strategy (الاستراتيجية الوطنية للإعاقة) التي وضعتها حكومات الكومنولث والولايات والأقاليم بالشراكة مع Council of Australian Governments (COAG)، (مجلس الحكومات الأسترالية) خطة وطنية لمدة عشر سنوات لتحسين حياة الأستراليين ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرعاية لهم.

تعتمد الاستراتيجية على نتائج مشاورات مكثفة أجراها خلال الأعوام 2008-09 National People with Disabilities and Carer Council (المجلس الوطني لذوي الإعاقة والقائمين برعايتهم) وأعلن عنها في تقريره بعنوان Shut Out: The Experience of People with Disabilities and their Families in Australia (2009).

سينتهي العمل بالاستراتيجية في نهاية عام 2020 وتعمل الحكومات في جميع أنحاء أستراليا معًا لتطوير استراتيجية جديدة لما بعد عام 2020. جرت المرحلة الأولى من المشاورات بشأنها في أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2019. سيتم إجراء المزيد من المشاورات في أوائل عام 2020 ونشجع الجميع على إبداء أراءهم بشأن الأولويات والإجراءات الخاصة بالاستراتيجية التالية.

فقد طرأ الكثير من التغييرات على سياسة الإعاقة وتقديم الخدمات منذ بدء الاستراتيجية الحالية في عام 2011. أظهرت مراجعة مستقلة حديثة أن العديد من أجزاء الإستراتيجية الحالية يفي بغرضه وأن المبادئ والأهداف العامة للإستراتيجية قيمة ومهمة. وأظهرت المراجعة أيضًا أنه لا تزال هناك مجالات للتحسين خاصة حول كيفية تنفيذ الاستراتيجية.

تعكس الاستراتيجية الجديدة بيئة السياسات المتغيرة وتبني على الفرص المتاحة اليوم وما قد يُضع منها خلال العقد المقبل، ويشمل ذلك دراسة لما نتج عن Productivity Commission's Review (مراجعة مفوضية الإنتاجية) لاتفاقية National Disability Agreement (اتفاقية الإعاقة الوطنية).

2-1 نبذة عن القانون

يتعلق القانون بإنشاء مجتمع يقدّر المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمعات المحلية، ويحدد بوضوح الأهداف والمبادئ التي تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

القانون:

يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة حق الاختيار والتحكم في الدعم والخدمات المقدمة لهم

يطالب الهيئات الحكومية بإعداد خطط عمل لدمج ذوي الإعاقة

يضمن استمرار Disability Council NSW (مجلس ذوي الإعاقة في نيو ساوث ويلز) في تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة

يضمن حصول ذوي الإعاقة على الخدمات والدعم رفيعي الجودة خلال فترة التطبيق التدريجي National Disability Insurance Scheme (NDIS) (خطة التأمين الوطني للمعاقين).

يمكنك معرفة المزيد عن القانون في ورقة النقاش هذه.

نبذة عن ورقة النقاش

ورقة النقاش هذه هي الجزء الأول من عملية المراجعة، وهي تقدم المعلومات حول أدوار كل جزء من القانون.

وقد قمنا بتضمين أسئلة تتيح لك الإدلاء برأيك حول كيفية عمل القانون.

كما هو موضح في القسم أعلاه هناك حاليًا الكثير من أوجه نشاط الإدماج في قطاع الإعاقة. وتتناول ورقة النقاش هذه بالتحديد Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).

3-1 كيف يمكنك الإدلاء برأيك

نتطلع إلى تعليقاتكم، فمن المهم أن نسمع أراء مختلف الأشخاص للتأكد من أن القانون يعكس ما هو مطلوب لدعم المجتمعات الشاملة للجميع. نحن نشجع الجميع على الإدلاء بأرائهم وخاصة:

ذوو الإعاقة

القائمين على الرعاية

مقدمو خدمات الإعاقة

أفراد المجتمعات المحلية

المجالس المحلية.

استبيان بواسطة الإنترنت

يمكنكم الرد على الأسئلة الواردة في ورقة النقاش هذه من خلال استكمال استبيان على الإنترنت على موقع DCJ.

تقديم التعليقات خطيا

إذا رغبتم في إرسال ملاحظاتكم كتابة يرجى مراسلتنا على العنوان إلكتروني NSWDIP@facs.nsw.gov.au
أو بالبريد العادي على العنوان: Department of Communities and Justice,
Locked Bag 4028, Ashfield, NSW 2131.

ورش العمل

نخطط أيضا لإقامة ورش عمل وحلقات النقاش. يمكنكم الحصول على أحدث المعلومات من خلال موقع DCJ.

الموعد النهائي

يجب استلام جميع ردود الاستبيانات والتعليقات الخطية والتعليقات الناتجة عن ورش العمل التي نعقدها بحلول الساعة 5 مساءً يوم 30 مارس/آذار 2020.

ماذا يجري لتعليقاتكم؟

سيتم النظر في تعليقاتكم واستخدامها في تقرير المراجعة. وسيتم تقديم التقرير إلى برلمان نيو ساوث ويلز بموجب متطلبات البند 51 من القانون.

أي ردود فعل رسمية تقدم لنا ستكون متاحة على موقعنا العام كما يمكنكم إعلامنا إن لم ترغبوا في نشر بياناتكم الشخصية أو أي جزء من رسائلكم ولكن يرجى التأكد من إدراجكم لأسباب ذلك.

لن يتم اعتبار بيان السرية الذي تم إضافته تلقائيًا ضمن رسائل البريد الإلكتروني بمثابة نصيحة رسمية.

يرجى الملاحظة: سنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على سرية معلوماتكم إذا طلبتم منا ذلك إلا أننا لا نستطيع أن نعدكم بذلك، ففي بعض الأحيان ينص القانون أو المصلحة العامة على وجوب الكشف عن تفاصيلكم لجهات أخرى، مثلا إذا طلبت الجهة المعلومات بموجب قانون Government Information (Public Access) Act 2009 (قانون المعلومات الحكومية (نفاذ الجمهور) للعام 2009).

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات حول المراجعة وكيفية المشاركة فيها يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى NSWDIP@facs.nsw.gov.au أو الاتصال هاتفيا على الرقم 3429 9716 (02).

2 كيف بدأ العمل بالقانون و NDIS

2-1 المشاورات المبكرة وبداية العمل بالقانون

ساعد الآلاف من الأشخاص في مختلف أرجاء نيو ساوث ويلز على وضع القانون من خلال تقديم التعليقات بدءًا من عام 2011 من خلال مشاورات Living Life My Way حينما أتيحت الفرصة لأكثر من 4 آلاف فرد لتبادل وجهات نظرهم من خلال هذه العملية.

في أوائل عام 2013 حضر نحو 600 شخص مشاورات وجها لوجه لمناقشة مراجعة قانون Disability Services Act 1993 (NSW) (قانون خدمات ذوي الإعاقة للعام 1993) كما وتلقينا أيضًا 64 تعليقًا خطيًا.

في ديسمبر/كانون أول 2013 أصدرنا مشروع عرض Disability Inclusion Bill 2014 (NSW) (مشروع قانون إدماج ذوي الإعاقة) بغرض الحصول على التعليقات حيث استملنا أكثر من 90 تعليقا خطيا من ضمنهم:

- ذوو الإعاقة وأسرهم والقائمين على رعايتهم،
- الهيئات الكبرى
- مقدمو الخدمات
- منظمات أخرى.

واستمعنا خلال عملية التشاور هذه إلى المطالبة بضرورة وضع إطار تشريعي جديد، وكنتيجة لذلك نص القانون على إطار دمج مبني على الحقوق.

أيد القانون منهجًا أكثر مرونة يركز على الأشخاص صمم بحيث يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة حق الاختيار والتحكم في الدعم والخدمات المقدمة لهم.

2-2 القانون واتفاقية الأمم المتحدة

وافقت أستراليا عام 2008 على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (اتفاقية الأمم المتحدة)،

وتقر اتفاقية الأمم المتحدة بضرورة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع أي عضو آخر في المجتمع وتشجع على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بجميع حقوق الإنسان وعلى حماية تلك الحقوق.

يضمن القانون توافق السياسات والبرامج الخاصة بخدمات الإعاقة في نيو ساوث ويلز مع اتفاقية الأمم المتحدة.

ويستخدم نفس تعريف "الإعاقة" المدرج في اتفاقية الأمم المتحدة.[1] ويصف "الإعاقة" كأمر يتضمن أشخاصا مثابين بإعاقات طويلة المدى الطويل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية قد تعيق عند تعامل المصاب بها التعامل مع مختلف الحواجز مشاركته بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.[2]

[1] اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 1.
[2] القسم 7 (التعريفات) من Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).

3-2 National Disability Insurance Scheme (NDIS) (خطة التأمين الوطني للمعاقين)

تم تأسيس NDIS بموجب قانون National Disability Insurance Scheme Act 2013 (Cth) (NDIS Act) (قانون خطة التأمين الوطني للمعاقين 2013 (اتحادي)).

ويمنح قانون NDIS المستحقين الأفراد مجموعات تمويل دعم الإعاقة وفق احتياجاتهم وتطلعاتهم، مما يتيح لهم الاختيار والتحكم في دعم إعاقتهم والخدمات التي يتلقونها من خلال خطط شخصية.

يضع القانون إطارًا لمعايير الجودة والضمانات والتي يجب على مقدمي دعم وخدمات الإعاقة تلبيتها كشرط للتسجيل في NDIS.

كما أنشأ قانون NDIS جهة مشرفة على التنفيذ والحوكمة هي National Disability Insurance Agency (وكالة التأمين الوطني للمعاقين). تعمل NDIS Quality and Safeguards Commission (مفوضية الجودة وضمانات سلامة خطة التأمين الوطني للمعاقين) على ضمان تساوي معايير السلامة والجودة في جميع أنحاء أستراليا.

ومنذ 1 يوليو/تموز 2019 يتم تنفيذ NDIS بالكامل في جميع الولايات والأقاليم باستثناء أستراليا الغربية، حيث من المتوقع أن يبدأ في منتصف عام 2020.

يشارك 106 819 شخص ذو إعاقة في نيو ساوث ويلز منذ 30 سبتمبر/أيلول 2019 في NDIS وفق خطط معتمدة.

3 ما يهدف القانون إلى تحقيقه

يحدد البند 3 من القانون أهدافه، وهي:

أ) الاعتراف بأن للأشخاص ذوي الإعاقة نفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها أفراد المجتمع الآخرون وأن الدولة والمجتمع يتحملان مسؤولية تسهيل ممارسة تلك الحقوق

ب) تعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي

ج) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة الاختيار والتحكم في السعي لتحقيق أهدافهم والتخطيط للخدمات التي يحصلون عليها ودعمها

د) توفير ضمانات السلامة فيما يتعلق بتقديم الدعم والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة

هـ) دعم أهداف ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالقدر المعقول

و) تحديد مسؤوليات الدولة أثناء الانتقال إلى نظام National Disability Insurance Scheme وبعده.

وتبرز هذه الأهداف حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الحق في الكرامة والاحترام والاختيار. ولا تزال هذه الأهداف سارية المفعول اليوم، إلا إن بعضها يحتاج إلى إعادة تقييم بسبب NDIS. فبموجب NDIS تنظم الحكومة الأسترالية تقديم دعم وخدمات الإعاقة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في نيو ساوث ويلز وتدير إطار الجودة وضمانات السلامة لتلك الخدمات.

السؤالان 1 و2 عن أهداف ومبادئ القانون، وهو الجزء الأول من القانون الذي يحدد أهم عناصر إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتسأل السؤالان 1 و 2 إن تم تضمين كل الأمور الهامة.

السؤال 1:

ما هي التغييرات، إن وجدت، التي ينبغي إدخالها على الأهداف المذكورة في البند 3 من قانون Disability Inclusion Act 2014 (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014)؟

هل هناك أي أمر ناقص تود إضافته إلى الأهداف؟

4 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في القانون

يحدد البند 4 من القانون المبادئ التي تمنح الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في:

احترام قيمتهم وكرامتهم كأفراد

المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة فيها وضرورة دعمهم لتطوير وتعزيز مهاراتهم وخبراتهم

تحقيق قدراتهم البدنية والاجتماعية والجنسية والإنجابية والعاطفية والفكرية

اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم أسوة بباقي أعضاء المجتمع الآخرين (بما في ذلك القرارات التي تنطوي على مخاطر) إلى أقصى حد من قدرتهم على ذلك ودعمهم في اتخاذ تلك القرارات إذا كانوا يرغبون في الدعم أو يحتاجون إليه

احترام تنوعهم ثقافة ولغة وسنًا ونوعا اجتماعيا وميولا جنسية وديانة

احترام سريتهم وخصوصيتهم

ممارسة حياة تخلو من الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال

النفاذ إلى المعلومات بطريقة تناسب إعاقاتهم وخلفياتهم الثقافية وتُمكّنهم من اتخاذ خيارات مستنيرة

متابعة الشكاوى أسوة بأفراد المجتمع الآخرين

الإقرار بالدور الضروري للعائلات ومقدمي الرعاية وغيرهم من الأشخاص المهمين في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة واحترامه، وأهمية الحفاظ على العلاقات مع الأسر والقائمين على الرعاية وغيرهم من الأشخاص المهمين

احترام احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة خلال نضوجهم وحقوقهم كأفراد متساوين في المجتمع

احترام القدرات المتغيرة للأشخاص ذوي الإعاقة ونقاط قوتهم وأهدافهم واحتياجاتهم مع تقدمهم في السن.

حقوق مجموعات محددة من الأشخاص ذوي الإعاقة

يحدد البند 5 من القانون مبادئ إضافية تقر باحتياجات مجموعات محددة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل:

السكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورز

مجموعات الأقليات الثقافية واللغوية

النساء

والأطفال.

ضمان اتباع من يشملهم الأمر للمبادئ

ينص البند 6 أن على مقدمي الخدمات والمنظمات الأخرى التي يندرج عملها ضمن القانون اتباع هذه المبادئ. ويشمل ذلك الهيئات الحكومية التي عليها إعداد خطط عمل لدمج ذوي الإعاقة.

السؤال 2:

هل تغطي المبادئ العامة في المادتين 4 و 5 من القانون بما يكفي المبادئ الموجهة للممارسات والسياسات الحديثة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة؟ هل هناك مبادئ إضافية تعتقد بوجوب إضافتها هنا أو حذفها؟

5 التخطيط لدمج المعاقين في نيو ساوث ويلز

1-5 State Disability Inclusion Plan (خطة الولاية لدمج ذوي الإعاقة)

بموجب أجزاء من المادتين 10 و 11 من القانون على حكومة نيو ساوث ويلز تطوير خطة State Disability Inclusion Plan (خطة الولاية لدمج ذوي الإعاقة) لمدة 4 سنوات. ينص القانون على أن الخطة يجب أن ترشد توجه الحكومة بأكملها نحو مجتمعات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. يجب أيضًا أن توضح كيف يمكن تحسين النفاذ إلى الخدمات الرئيسية والمرافق المجتمعية.[3]

تم إطلاق NSW Disability Inclusion Plan (خطة نيو ساوث ويلز لدمج ذوي الإعاقة) (NSW DIP) في 26 فبراير/شباط 2015. والخطة هي التزامنا بضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على نفس الفرص التي يتمتع بها أي شخص آخر، كما إنها تحدد الحواجز التي تمنع ذلك من الحدوث وتحطّمها.

وتواءم الخطة National Disability Strategy (الاستراتيجية الوطنية للإعاقة) الأسترالية والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة. تركز NSW DIP على أربع مجالات عمل التي حددها الأشخاص ذوي الإعاقة وحكومة نيو ساوث ويلز والمجتمعات المحلية، وهي:

1. تطوير المواقف والسلوكيات الإيجابية للمجتمع
2. إنشاء مجتمعات ملائمة للعيش
3. دعم النفاذ إلى العمالة المجدية
4. وتحسين النفاذ إلى الخدمات العامة من خلال أنظمة وإجراءات أفضل.

شملت المبادرات الجديدة بموجب NSW DIP التالي:

سلسلة Employable Me على قناة ABC التلفزيونية،
أطقم التدريب وحملات التوعية التي تستهدف أصحاب العمل
استراتيجيات السياحة الشاملة
الشراكات والمنح المجتمعية
شبكات التعارف بين أصحاب العمل والموظفين
اللجان والخطط والاتفاقيات الجديدة لتوجيه التقدم.

[3] البند 10 من Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).

2-5 مراجعة NSW Disability Inclusion Plan (خطة ولاية نيو ساوث ويلز لدمج ذوى الإعاقة)

في يونيو/حزيران 2018 طلبنا من Sax Institute (معهد ساكس) مراجعة NSW DIP (سياسة نيو ساوث ويلز لإدماج ذوي الإعاقة) بعد مرور السنوات الأربع الأولى على تطبيقها، وهي مراجعة نص عليها القانون. تشارك Sax Institute مع Centre for Disability Policy and Research (مركز سياسات وبحوث الإعاقة) بجامعة سيدني.

أردنا أن نفهم إن كانت أهداف NSW DIP داعمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال:

بناء مجتمعات محلية شاملة

تحسين نفاذهم إلى الخدمات والمرافق العامة.

قمنا كجزء من المراجعة بدراسة الوثائق المتاحة واستمعنا إلى أكثر من 150 من أصحاب المصلحة تضمنوا:

وكالات حكومة نيو ساوث ويلز

المجالس المحلية

الهيئات الكبرى

المنظمات المجتمعية

منظمات قطاع الإعاقة

الأشخاص ذوو الإعاقة.

وخلصت المراجعة إلى أننا نحرز تقدما في تحقيق أهداف NSW DIP، ولكن يجب القيام بالمزيد من العمل. يجب علينا العمل بشكل أفضل وأكثر اتساقًا في كافة وكالات حكومة نيو ساوث ويلز والمجالس المحلية، وعندها فقط سنكون قادرين على تحقيق الأهداف. تقرير المراجعة ونتائجه الرئيسية متاحان على موقع برلمان نيو ساوث ويلز.

نص القانون الحالي بوجوب وضع حكومة نيو ساوث ويلز لخطة State Disability Inclusion Plan (خطة الولاية لدمج ذوي الإعاقة). والسؤال التالي عما إذا لا يزال الأمر مهمًا وما الذي يجب إدراجه في الخطة.

السؤال 3:

هل لا تزال الأحكام المتعلقة بخطة State Disability Inclusion Plan (خطة الولاية لدمج ذوي الإعاقة) صحيحة وذات صلة؟

هل تعتقد أن خطة الولاية ضرورية، وإذا كانت كذلك فما هو برأيك الأمر الأكثر أهمية الذي يجب إدراجه في الخطة؟

3-5 Disability Inclusion Action Plans (خطط عمل الولاية لدمج ذوي الإعاقة)

يتناول البند 12 من القانون خطط Disability Inclusion Action Plans (DIAP). تعمل هذه الخطط على ضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في وإمكانية مشاركتهم الكاملة في المجتمعات المحلية.

ولا يطلب سوى من الوكالات الحكومية التي هي "سلطات عامة" بتطوير خطط DIAP. هناك المزيد من المعلومات حول السلطات العامة أدناه.

يجب أن تكون الخطط متسقة مع NSW DIP. يجب على السلطات العامة أن تحدد الخطوات التي ستتخذها لضمان نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى:

الدعم العام والخدمات العامة

الدعم المحدد

المباني والمرافق والمعلومات داخل المجتمع

فرض العمل.

ينص البند 14 على وجوب استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تركيز خطط DIAPs على الأولويات الصحيحة.

من يتعين عليه الحصول على DIAP؟

يتم تعريف السلطة العامة في البند 7 من القانون على النحو التالي:

دائرة حكومية – أنظر الجدول 1، الجزء 1 من Government Sector Employment Act 2013 (قانون التوظيف في القطاع العام للعام 2013). هناك حاليا ثمانية دوائر حكومية.

المجالس المحلية،

الكيانات المنصوص عليها في Disability Inclusion Regulation 2014 (لائحة دمج ذوي الإعاقات التنظيمية للعام 2014)، بما في ذلك:

Australian Museum Trust

Destination NSW

Library Council of New South Wales

Office of Finance and Services.

(ملاحظة: يقع Office of Finance and Services (مكتب المالية والخدمات) الآن ضمن إحدى الدوائر الحكومية، وبالتالي لا لزوم للفقرة 5(د) من اللائحة).

طُلب من جميع الدوائر الحكومية في نيو ساوث ويلز وضع خطط DIAP بحلول 1 ديسمبر/كانون أول 2015، ومن جميع المجالس المحلية وضعها بحلول 1 يونيو/حزيران 2017. ليس مطلوبا من وكالات أخرى لا تعتبر دوائر حكومية بوضع خطة DIAP. وتشمل:

المعهد الرياضي

تايف نيو ساوث ويلز

مفوضية المعلومات والخصوصية.

تشارك العديد من الوكالات التي لا تعتبر مطالبة بوضع خطة DIAP في التخطيط لدمج ذوي الإعاقة. وقد أظهرت ذلك مراجعة Sax Institute (معهد ساكس) لسياسة NSW DIP (سياسة نيو ساوث ويلز لإدماج ذوي الإعاقة).

التأكد من صحة مسار سياسات DIAP

وبموجب المادة 13 يجب أن تقدم السلطات الحكومية كل سنة مالية تقريرا إلى الوزير حول سياسات DIAP الخاصة بها، ويشكل هذا عادة جزءًا من تقريرهم السنوي.

تنص المادة 13 أن على الوزير تقديم تقرير عن سير سياساتDIAP إلى البرلمان في كل سنة مالية.

وأسوة بسياسة NSW DIP يجب مراجعة جميع سياسات DIAP كل أربع سنوات. بالإضافة إلى ذلك فإن المادة 14 تنص على وجوب أخذ كل سلطة حكومية بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن مدير عام الوزارة عند مراجعتها لسياسة DIAP الخاصة بها.

الأسئلة 4 إلى 8 تتعلق بخطط العمل Disability Inclusion Action Plans الذي على جميع الدوائر الحكومية والمجالس المحلية أن تمتلكها لتوثيق العمل الذي يقومون به بهدف تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

السؤال 4:

أفادت مراجعة Sax institute عن Disability Inclusion Action Plans (DIAPs) (خطط العمل على إدماج ذوي الإعاقة) في الوكالات الحكومية والمجالس المحلية في نيو ساوث ويلز.

هل ينبغي أن يشمل القانون أكثر من مجرد خطط DIAP لوكالات حكومة نيو ساوث ويلز والحكومات المحلية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فأي الجماعات الأخرى في اعتقادكم يجب عليها وضع خطط DIAP؟

السؤال 5:

هل Disability Inclusion Action Plans فعالة في إنجاز زيادة المشاركة والإدماج بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن في اعتقادك تحسينها لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم؟

السؤال 6:

ما هي التحسينات، إن وجدت، التي يمكنها مساعدة الوكالات في إعداد خطط Disability Inclusion Action Plans؟ ما هي الخطوات التي تعتقد بوجوب إكمالهم لها قبل صياغة خططهم؟

السؤال 7:

هل لا تزال العناصر الواردة في Disability Inclusion Action Plans (خطط عمل الولاية لدمج ذوي الإعاقة) مناسبة، أم أن هناك أجزاء تعتقد بوجوب حذفها أو إضافتها لتعزيز فعالية الخطة؟

السؤال 8:

هل شروط الإبلاغ في Disability Inclusion Action Plans (خطط عمل الولاية لدمج ذوي الإعاقة) كافية؟ وإذا لم تكن كافية فكيف وإلى من ينبغي في اعتقادك الإبلاغ؟

6 Disability Council NSW (مجلس ذوى الإعاقة في نيو ساوث ويلز)

1-6 دور Disability Council (مجلس ذوى الإعاقة)

Disability Council NSW هي الهيئة الرئيسية التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة في نيو ساوث ويلز. يعطي المجلس وزير Families, Communities and Disability Services (خدمات الأسر والجاليات وذوي الاحتياجات الخاصة) نصحا مستقلا. وقد أنشئ بموجب قانون Community Welfare Act 1987 قانون الرفاه المجتمعي ويعمل حاليا بموجب البند 15 من القانون.[4]

ويعتبر Disability Council مسؤولا بموجب القانون عن:[5]

- مراقبة تنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم
- تقديم المشورة للوزير بشأن القضايا الناشئة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة
- التشجيع على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع
- تعزيز الوعي المجتمعي بالمسائل المتعلقة بمصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم
- التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الهيئات الرئيسية، وإجراء البحوث حول المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة
- تقديم المشورة للسلطات العامة والوزير حول محتوى وتنفيذ خطط DIAP
- طلب المعلومات أو المشورة من أي سلطة عامة بهدف ممارسة وظائفه
- إبلاغ الوزير بممارسة وظائفه بما في ذلك أي معلومات يطلبها الوزير.

الأسئلة 9 إلى 11 تتعلق بمجلس Disability Council NSW، عما يجب أن يركز عليه المجلس ومن يجب أن يكون عضوًا فيه.

السؤال 9:

هل لا تزال وظائف Disability Council مناسبة؟ هل هناك أي وظائف إضافية ينبغي أن تنطبق على المجلس لجعله أكثر فعالية أو تسهيل النفاذ إليه؟

[4] البند 15 من Disability Inclusion Act 2014 (NSW Disability Inclusion Act 2014) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).
[5] المادتان 17 و 19 من Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).

السؤال 10:

ما تأثير تطبيق NDIS في نيو ساوث ويلز، أن كان هناك تأثير، على عمل Disability Council؟ هل ينبغي تغيير ما يركز عليه دوره وكيف؟

2-6 من يشكل Disability Council؟

يجب على Disability Council أن يتألف من ثمانية إلى 12 عضوا. ويجب أن تتكون أغلبية المجلس من أشخاص ذوي إعاقة. يجب أن يكون رئيسه شخصًا ذو إعاقة وأن يكون لديه مؤهلات وخبرات مناسبة.

يشغل الأعضاء مناصبهم لمدة أقصاها أربع سنوات. يشغل الرئيس ونائب الرئيس مناصبهما التنفيذية لمدة عام واحد. يمكن إعادة تعيين جميعهم. يجب أن يقوم حاكم الولاية بتعيين الأعضاء (وعزلهم).[6] وذلك بناء على توصية من وزير Families, Communities and Disability Services. يقوم الوزير بتعيين الرئيس ونائب الرئيس (إذا كانا عضوان حاليان).[7]

السؤال 11:

هل لا تزال الأحكام المتعلقة بعضوية Disability Council NSW مناسبة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك فممن ينبغي أن تتكون العضوية؟

[6] البند 16(1) والجدول 1 الفقرة 4(2) من Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).
[7] الفقرة 14 من Disability Inclusion Regulation 2014 (NSW) (لائحة دمج ذوي الإعاقات التنظيمية للعام 2014).

7 تمويل الدعم والخدمات

يتضمن البندان 4 و5 من القانون معلومات حول تمويل الدعم والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وهو أمر مؤقت فقط إلى حين يتم تطبيق NDIS في نيو ساوث ويلز بالكامل.

1-7 التأكد من تلبية مقدمي الخدمات لمجموعة من المعايير

يسمح الفصل الرابع من القانون للوزير بوضع معايير لخدمات الإعاقة ومعايير للإسكان للمساكن الجماعية المدعومة بالإضافة إلى الإراحة في المراكز، وذلك من خلال اللوائح التنظيمية. يدرج الجدول 1 من Disability Inclusion Regulation 2014 (لائحة دمج ذوي الإعاقة التنظيمية للعام 2014) معايير خدمات الإعاقة، ولكن معايير الإسكان لم توضع بعد.

يفرض القانون على مقدمي خدمات الإعاقة الممولين من حكومة نيو ساوث ويلز الامتثال لمعايير خدمة الإعاقة.

معايير NDIS للممارسة

تقوم NDIS Quality and Safeguards Commission (مفوضية NDIS للجودة وضمانات السلامة) بتنظيم جودة وسلامة الدعم والخدمات المقدمة ضمن NDIS، ويشمل ذلك التأكد من أن كل مقدمي خدمات برنامج تأمين الإعاقة الوطني المسجلين يمتثلون لمعايير NDIS للممارسة.

معايير خدمة الإعاقة المنصوص عليها بموجب القانون ليست إلزامية، فقد تم تبديلها بمعايير NDIS للممارسة.

2-7 الدعم والخدمات

يحق للمدير العام لوزارة Department of Communities and Justice (وزارة العدل والمجتمعات المحلية) تقديم الخدمات والدعم و/أو التمويل الفردي لشخص في "مجموعة مستهدفة". وهو ما ينص عليه جزء من البند 5 من القانون.

يجوز للمدير العام أيضا توفير التمويل ل"الكيانات المؤهلة" (eligible entities)، لأغراض تمكينهم من تقديم الدعم أو الخدمات للأشخاص في "المجموعة المستهدفة". وهو ما ينص عليه جزء من البند 29 من القانون.

ما هي "المجموعة المستهدفة"؟

يستند تعريف "المجموعة المستهدفة" على أهلية الاستفادة من NDIS ، وتشير إلى شخص من ذوي الإعاقة:

ناتجة عن عجز ذهني أو إدراكي أو عصبي أو نفسي أو حسي أو جسدي أو مجموعة منها،

وتلك الإعاقة دائمة، أو يحتمل أن تكون دائمة،

وتؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة الشخص على ممارسة الحياة،

وتسبب الحاجة إلى الدعم قد تشتد في بعض الأحيان أكثر من أحيان أخرى.

ما هي "الكيانات المؤهلة" (eligible entities)؟

وتشمل تلك الكيانات:

الدوائر أو الوكالات الحكومية

المجالس المحلية

المؤسسات أو المؤسسات الاعتبارية (والتي تشمل المنظمات غير الحكومية)

الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص

الشركات

كيانات أخرى نصت عليها اللائحة.

شروط تمويل بعض "الكيانات المؤهلة"

هناك بعض الشروط لتمويل "الكيانات المؤهلة"، في حال كانت بمثابة آلية لمراقبة الجودة أو ضمانة ضد سوء الخدمة وسوء المعاملة. وتشمل هذه الشروط التالي:

إثبات امتثالهم لمعايير خدمات الإعاقة بموجب الفصل 4 من القانون

القيام بالتحقق من أمانة بعض العمال والمتطوعين وأعضاء مجلس الإدارة

الإعلان عن كيفية استخدام التمويل.

بموجب المادتين 33 و 34 من القانون، يمكن لمدير عام الوزارة إيقاف التمويل أو إيقافه مؤقتًا. يمكن أن يعرف هذا أيضًا باسم تعليق التمويل أو إنهاءه. ويشمل البند 34 إنهاء التمويل إذا رأى مدير عام الوزارة أنه لم يعد مطلوبا بسبب تنفيذ NDIS.[8] يمكن استئناف هذه النتائج أمام NSW Civil and Administrative Tribunal (هيئة نيو ساوث ويلز القضائية للشؤون المدنية والإدارية).[9]

[8] البند 34(1)(ب) من Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).
[9] البند 35 من Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).

يحل NDIS مكان المعايير المؤقتة

حل NDIS مكان إدارة حكومة نيو ساوث ويلز للدعم وخدمات الإعاقة وتمويلها، وذلك في 1 يوليو/تموز 2018 عند تطبيق NDIS بالكامل في نيو ساوث ويلز.

وبدأت NDIS Quality and Safeguards Commission (مفوضية NDIS للجودة وضمانات السلامة) عملها في 1 يوليو/تموز 2018. تحل المفوضية مكان النظام المؤقت للضمانات المنصوص عليه في القانون. على سبيل المثال، إذا رغب مقدم خدمات التسجيل في NDIS في نيو ساوث ويلز، يجب عليه إجراء تحريات عن خلفيات موظفيه. وتشمل هذه التحريات فحوصا وطنية متسقة للعاملين.

تم تشريع هذه التحريات في نيو ساوث ويلز بموجب National Disability Insurance Scheme (Worker Checks) Act 2018 (NSW) (قانون التحري عن خلفيات الموظفين في برنامج تأمين الإعاقة الوطني للعام 2018) الجديد.[10] بموجب Worker Checks Act (قانون التحري عن خلفيات الموظفين) يجب على جميع مقدمي الخدمات المسجلين إجراء تصريحات NDIS Worker Check لموظفيهم.

السؤال 12 يتعلق بمواد القانون التي تحدد شروط تقديم الخدمة، وعن أي من أجزاء هذه المواد يجب إضافتها في القانون الجديد بما أن الخدمات الفردية صارت تقدم الآن من خلال NDIS.

السؤال 12:

ما هو الدور، إن وجد، الذي يلعبه البندان 4 و5 من Disability Inclusion Act 2014 منذ تطبيق العمل بخطة NDIS في نيو ساوث ويلز؟ هل هناك أي عناصر يجب الاحتفاظ بها ولأي سبب؟

[10] بدأ العمل بقانون National Disability Insurance Scheme (Worker Checks) Act 2018 (NSW) في 28 نوفمبر/تشرين ثان 2018.

8 أحكام متنوعة

يحتوي القانون على عدد من الأحكام الإضافية، بما في ذلك:

تفويض المسؤوليات بموجب القانون – لا يمكن إلا للوزير ومدير عام الوزارة القيام بذلك

اعتبار الإفصاح الخاطئ عن المعلومات عن عمد جريمة

حماية الناس من المسؤولية الشخصية عن أي مسألة أو أمر ناتج عن تنفيذ القانون يتم بحسن نية

منح السلطة لوضع اللوائح بموجب القانون.[11]

السؤال 13:

هل لديك أي تعليقات أو ملاحظات أخرى حول القانون تود طرحها؟

[8] البنود 42 إلى 51 من Disability Inclusion Act 2014 (NSW) (قانون شمل ذوي الإعاقات للعام 2014).